



تقييم حالة

# الطريق إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣

رشيد يلوح | مايو ٢٠١٣

الطريق إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠١٣

سلسلة: تقييم حالة

رشيد يلوح | مايو ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

١	تجربة أحمدي نجاد: الحصيلة والمآل
١	١. الحصيلة السياسية
٣	٢. الحصيلة الاقتصادية
٥	٣. مآل التجربة
٨	تحديات الصراع الانتخابي
١٠	سيولة الترشحات: انتقادات وشكوك
١٨	خاتمة

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة للجمهورية الإسلامية<sup>١</sup>، تبدو الساحة السياسية الإيرانية منشغلة بالإعداد لصراعٍ انتخابي جديد قد ينتج فصلاً جديداً في الممارسة السياسية، أو يترتب عليه تكريس هيمنة النظام الحاكم على كلِّ مراكز السلطة والقرار.

في سياق ما سبق تحاول هذه الورقة استكشاف أهمِّ المحددات التي سوف تؤثر في العملية الانتخابية، وهي تجربة أحمدى نجاد الرئاسية وتحديات الصراع الانتخابي، والمحاذير المطروحة في الساحة السياسية الإيرانية، إضافةً إلى رصد التوجّهات الأولية للتيارات السياسية نحو الانتخابات.

## تجربة أحمدى نجاد: الحصيلة والمآل

تمثّل حصيلة أحمدى نجاد في تدبير العمل الحكومي محوراً أساسياً في نقاش التحضيرات الانتخابية اليوم، والذي تركز على المستويين السياسي والاقتصادي، بعد أن تركت ثماني سنوات من هذه التجربة آثاراً بارزة على هذين المستويين. وسنكتفي هنا بنظرةٍ عامّةٍ إلى أهمِّ معطيات حصيلة نجاد السياسية والاقتصادية، وذلك بهدف تقريب صورة المشهد الإيرانيّ عشية استحقاقه الرئاسي المنتظر.

### ١. الحصيلة السياسية

استهلَّ أحمدى نجاد عهده الرئاسي سنة ٢٠٠٥ بإجراء تعديلات هيكلية على بنية الإدارة الحكومية، وهي الخطوة التي انتهت بإبعاد عددٍ كبير من المدراء والكفاءات المحسوبة على خصومه في التيّار

<sup>١</sup> ستجري الانتخابات الرئاسية وفق المواعيد التالية: ستقدّم الترشيحات رسمياً بين ٧ و١١ أيار/مايو ٢٠١٣. بعد فحص مجلس صيانة الدستور ملفات الترشيح، ستعلن وزارة الداخلية عن الأسماء المؤهلة للمنافسة الانتخابية يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو. وسيكون يوم ١٤ حزيران/يونيو هو موعد الاقتراع.

الإصلاحي، أو المقرّبة من هاشمي رفسنجاني. وفي ولايته الثانية حاول نجاد أن يتعامل بالأسلوب ذاته مع الأجهزة والشخصيات الأمنيّة المقرّبة من المرشد خامنئي<sup>٢</sup>. وقد كانت هذه السياسة سبباً مباشراً في توتير العلاقة بين نجاد من جهة، والمرشد والبرلمان والحرس الثوري من جهةٍ أخرى، ما أدخل العمل الحكومي في أزمتٍ متكرّرة على مدى الثماني سنوات الماضية. وقد بلغ هذا التآزم مداه عند استدعاء أحمددي نجاد للمساءلة في البرلمان آذار/ مارس ٢٠١٢. ثمّ عند استدعاء وزير العمل في حكومته للمساءلة بعد ذلك في شباط / فبراير ٢٠١٣<sup>٣</sup>.

وينضاف إلى ذلك ما صاحب رئاسة أحمددي نجاد من اضطرابٍ تمثّل في كثرة الإقالات التي بلغت ١٣ وزيراً في الحكومة، و١٤ مستشاراً في الرئاسة<sup>٤</sup>، واصطدامٍ بشخصيات سياسية ومرجعيات دينية والسلطة القضائية. وتُذكر هنا أيضاً بالجدل الذي أثاره خطابه المبالغ فيه عن دور المهدي المنتظر في حكومته، واستخدامه المفرط لغة الشارع الإيراني في خطابه وتصريحاته الرسمية<sup>٥</sup>.

لم يستطع أحمددي نجاد أن يُغيّر الاختيارات الأساسية للنظام، سواءً في الداخل أو الخارج، لكنه استطاع أن يخلف وراءه آثاراً بالغة في الممارسة الحكومية والسياسية الإيرانية، يمكن للبعض أن ينظر إليها من زاوية إيجابية يرى فيها محاولة لإعادة الاعتبار لمفهوم القيادة الشعبية<sup>٦</sup> في التدبير والخطاب، وإخراج منصب الرئاسة من دائرة نفوذ النخبة. يمكن أن تنطبق هذه النظرة أيضاً على محاولة نجاد زعزعة هيمنة الحرس الثوري ومحيط خامنئي عن مواقع السلطة والقرار. لكن تأمل التجربة من زاوية أخرى يجعلها تبدو

---

<sup>٢</sup> حاول نجاد أن يدخل النشاط الاقتصادي للحرس الثوري تحت الغطاء الحكومي، لكن نفوذ هذا الجهاز وقوته منعه من ذلك. كما حاول أن يُخضع وزارة المخابرات لسلطة الحكومة، لكنّه فشل في ذلك أيضاً.

<sup>٣</sup> عرفت هذه المساءلة البرلمانية اصطداماً بين أحمددي نجاد ورئيس البرلمان علي لاريجاني، بعد أن عرض نجاد شريط فيديو يظهر فيه أحد إخوة لاريجاني وهو يعرض تقديم تسهيلات اقتصادية لأحد رجال الأعمال اعتماداً على سلطة إخوته ونفوذهم في السلطة.

<sup>٤</sup> رشيد يلوح، "ماذا أُقيل متكي؟ بحث في حدث"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٠٢/٠٦، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/9386b3c4-6fd4-44cc-8283-251f41ab5a81>

<sup>٥</sup> رشيد يلوح، "الرئاسة الإيرانية في ضوء تجربة أحمددي نجاد"، سياسات عربية، العدد ١، (آذار/مارس ٢٠١٣)، ص ٩٨.

<sup>٦</sup> يعدّ مفهوم "القيادة الشعبية" من أهمّ الركائز التي يقوم عليها الخطاب السياسي الإيراني بعد ثورة ١٩٧٩.

سلبية، إذ تحولت رغبة نجاد في تكريس سلطة الشعب إلى ممارسة سياسية شعبية. وانتهى به سلوكه السياسي الصدامي إلى فقدان الشركاء والحلفاء في كل مراكز القرار والقوة، وهو ما أثر مباشرة في تنفيذ برامجه الحكومية، وأدخل البلاد في حالة من التأزم الإداري والمالي.

## ٢. الحصيلة الاقتصادية

شكّلت الحصيلة الاقتصادية لأحمدي نجاد أبرز مؤشّرٍ سلبي يتداوله الإيرانيون اليوم، إذ إنّ نجاد تسلّم رئاسة السلطة التنفيذية سنة ٢٠٠٥ من محمد خاتمي، وسعر الدولار الأميركي يقارب ٩٠٠٤ ريال إيراني، وسيغادرها وسعر الدولار يعادل ٢٤٧٤٧ ريالاً، ما يعني أنّ العملة الوطنية فقدت نحو ٢٧٠ % من قيمتها خلال رئاسة نجاد<sup>٧</sup>. وترك خاتمي منصب الرئاسة سنة ٢٠٠٥ ومعدّل التضخم المعلن رسمياً هو ٢١,١%<sup>٨</sup>، بينما بلغ هذا المعدّل نسبة ٣١,٥ حتى آذار / مارس سنة ٢٠١٣<sup>٩</sup> بحسب مركز الإحصاء الإيراني الرسمي<sup>١٠</sup>، وفي الفترة نفسها بلغت نسبة البطالة ١٢,٢%، بينما سجّلت البطالة في نهاية ولاية الرئيس السابق سنة ٢٠٠٥ نسبة ١١,٥%<sup>١١</sup>.

يعتقد أحمدي نجاد أنّ تدبيره الاقتصادي كان ناجحاً بالنظر إلى ظروف الحصار الاقتصادي المشدّد ضدّ بلاده بعد سنة ٢٠١٠، إضافةً إلى عجزه عن تنفيذ بعض برامجه الاقتصادية بسبب تدخلات أجهزة

<sup>٧</sup> في سنة ٢٠٠٥ كانت قيمة كلّ دولار أميركي تساوي ٩٠٠٤ ريال إيراني، وفي سنة ٢٠١٣ بلغت هذه النسبة نحو ٢٤٧٤٧ ريالاً بحسب أرقام مركز مبادلات العملة الذي جرى تأسيسه أخيراً بهدف الحدّ من تدهور قيمة العملة الوطنية، ٢٠١٣/٠٤/٨، على الرابط:

<http://alef.ir/vdcf0jdytw6dcca.igiw.html?184825>

<sup>٨</sup> موقع خبرگزاری فارس (وكالة فارس للأنباء)، ٢٠٠٦/٠٤/٢٢، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=8502020391>

<sup>٩</sup> المقصود هنا هو السنة الإيرانية الرسمية ١٣٨٤، وتقابلها بحسب التاريخ الميلادي الفترة الممتدة بين ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

<sup>١٠</sup> مركز أمار ايران (مركز إحصاءات إيران)، ٢٠١٣/٠٣/٣٠، على الرابط:

[http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2\\_tavarrom\\_86-91.pdf](http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/reports/r2_tavarrom_86-91.pdf)

<sup>١١</sup> مركز أمار ايران (مركز إحصاءات إيران)، ٢٠١٣/٠٤/١٣، على الرابط:

[http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/abstract/1391/ch\\_niru\\_91.pdf](http://www.amar.org.ir/Portals/0/Files/abstract/1391/ch_niru_91.pdf)

وجهات محسوبة على الحرس الثوري والمرشد في السياسات الاقتصادية. ويمثل برنامج ترشيد الدعم الحكومي للمواد الغذائية والطاقة، وتحرير الاقتصاد بتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفتح مناطق حرة تجارية وصناعية جديدة، أهم برامج نجاد الاقتصادية.

وبسبب الحصار الغربي المفروض على الصادرات النفطية الإيرانية، استطاعت حكومة نجاد أن تحقق سنة ٢٠١٢ نموًا ملحوظًا في صادراتها غير النفطية، إذ سجّلت هذه الصادرات ٣٤ مليار ريال، بنسبة زيادة قدرها ٢٠% مقارنةً مع سنة ٢٠١١.<sup>١٢</sup>

تحدّث مصادر إعلامية عن تراجع صادرات النفط الخام الإيراني سنة ٢٠١٢ إلى ١,١ مليون برميل يوميًا، مقارنةً مع سنة ٢٠١١ التي سجّلت تصدير ٢,٢ مليون برميل<sup>١٣</sup>، في حين أكّد المدير العام لشركة النفط الإيرانية الوطنية قلعة باني أنّ الأرقام المتداولة غير دقيقة، وأنّ الحكومة تتحفّظ حاليًا عن إعلان أرقام الصادرات النفطية<sup>١٤</sup>.

لا شكّ في أنّ حالة الحصار وما يصاحبها عادةً من حرب البيانات الاقتصادية، قد أثّرت بصورة كبيرة في دقة الأرقام، وقد أثر غياب بيانات حكومية في توقّعات خبراء المؤسسات الاقتصادية والمالية. وبرز هذا المعطى بوضوح في التضارب الحاصل في معدّل نموّ الاقتصاد الإيراني لسنة ٢٠١٢<sup>١٥</sup>.

---

<sup>١٢</sup> موقع صحيفة خراسان، ٢٤/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.khorasannews.com/News.aspx?id=4825653>

<sup>١٣</sup> الجزيرة نت، ٤/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/d115171c-6a2e-4c7b-bd09-4eb466d92609?GoogleStatID=9>

<sup>١٤</sup> خبر أونلاين، ٢١/٤/٢٠١٣، على الرابط:

[http://khabaronline.ir/detail/288115/economy/energy#Scene\\_1](http://khabaronline.ir/detail/288115/economy/energy#Scene_1)

<sup>١٥</sup> نقصد هنا تباين الأرقام وتضارب التحليلات بشأن دقتها ومصادرها، في غياب أيّ رقم رسمي إيرانيّ لنسبة النموّ سنة ٢٠١٢.

وعلى الرغم من التقييم السلبي الذي أعلن عنه صندوق النقد الدولي ضمن تقريره السنوي بخصوص معدّل النمو الاقتصادي الإيراني، تبدو توقّعات هذا التقرير لثلاث سنوات مقبلة<sup>١٦</sup> إيجابية بحسب تقدير بعض الخبراء الإيرانيين، والذين يعتقدون أنّ تلك الأرقام تؤكّد صمود اقتصاد بلادهم أمام ظروف الحصار الاقتصادي المشدّدة. ونورد هنا أرقام التقرير كاملة، بما فيها نسبة النمو منذ وصول أحمددي نجاد إلى الرئاسة، والتي سجّلت متوسطاً قدره ٣,٩%:

توقّعات معدل النمو			معدل النمو الحقيقي								
٢٠١٨	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	السنة
٢,٤	١,١	-١,٣	-١,٩	٣,٠	٥,٩	٣,٩	٠,٦	٦,٤	٦,٢	٤,٧	نسبة النمو

يتحدّث الخطاب الرسمي الإيراني حالياً عن تفاؤله بخصوص محدودية تأثير الحصار الغربي في الاقتصاد الإيراني، بينما يعاني المواطنون بشدّة من غلاء الموادّ الأساسية، والدواء والتجهيزات الطبيّة، ما يجعل الحلّ الاقتصادي على رأس أولويّاتهم في تحديد قرارهم الانتخابي المقبل.

### ٣. مآل التجربة

من المهمّ أن نقف قليلاً على ما آلت إليه تجربة أحمددي نجاد وفريقه الحكومي، بعد أن تركت أثراً كبيراً في الساحة الإيرانيّة، وأصبحت جزءاً أساسياً من جدل التحضيرات الانتخابية الجارية اليوم.

<sup>١٦</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، (أبريل ٢٠١٣)، ص ١٥٤، على الرابط،



يُحْمَلُ بعض أعضاء التيار الأصولي نجاد وفريقه الحكومي مسؤولية أكبر قدرٍ من الإخفاقات السياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار حمّله عضو البرلمان محمد باهنر مسؤولية ٦٠% من تلك الإخفاقات، مُرجعاً أسباب الـ ٤٠% الأخرى إلى ظروف الحصار الاقتصادي<sup>١٧</sup>.

ووجد بعض الأصوليين في النتائج الضعيفة لرئاسة أحمددي نجاد سبباً للتهجم عليه واتهامه بأقذع النعوت. ويتعرّض الرجل منذ شهر إلى حملة إعلامية شديدة استُخدم فيها أحياناً - وبطريقة غير مباشرة - التفرزيون الرسمي المحسوب على المرشد خامنئي. وفي المقابل ارتفعت وتيرة تهديدات أحمددي نجاد لجهات ما في النظام الحاكم. وكان أبرز هذه التهديدات ما صرّح به نجاد في خطابٍ ألقاه جنوب إيران يوم ٢٢ نيسان / أبريل ٢٠١٣ ادّعى فيه أنّ جهاتٍ ما تتوعّده بالأذى إذا لم يتوقّف عند حدّه، مضيفاً "إذا كشفنا جزءاً يسيراً من ملفّاتكم فإنكم لن تجدوا لكم مكاناً بين أفراد هذا الشعب"<sup>١٨</sup>. استدعى هذا التصريح رداً مباشراً من رئيس أركان القوّات المسلّحة حسن الفيروزآبادي في اليوم الموالي، يدعو فيه نجاد إلى التوقّف عن تهيج الساحة السياسية<sup>١٩</sup>.

توضّح هذه المعطيات ومثلها بجلاء، موقف نجاد الصعب في آخر أسابيع ولايته الرئاسية، والتي يعمل فيها بسياسة الهجوم على خصومه كأفضل وسيلة للدفاع عن تجربته واستمرار خطّه السياسي من بعده. كما تكشف تلك المعطيات عمق التحوّل الكبير الذي حصل في العلاقة بين أحمددي نجاد والفاعلين في التيار الأصولي.

<sup>١٧</sup> موقع بالثارات الحسين، ٢٤/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.yalasarat.com/vdcay6nm.49n0y15kk4.html>

<sup>١٨</sup> موقع يوتيوب، تاريخ: ٢٢/٤/٢٠١٣، على الرابط:

[http://www.youtube.com/watch?v=34Hq-054huY&feature=player\\_embedded](http://www.youtube.com/watch?v=34Hq-054huY&feature=player_embedded)

<sup>١٩</sup> موقع خبرگزاری فارس (وكالة فارس للأخبار)، ٢٣/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920203000165>

ويعترف طيفٌ كبير من الإصلاحيين بأنَّ أخطاءهم طوال سنوات مسؤوليتهم الحكومية (١٩٩٧-٢٠٠٥)، وخلال معركة الانتخابات الرئاسية صيف ٢٠٠٥، هي التي فسحت المجال أمام أحمدى نجاد. ويحمل هؤلاء المرشد علي خامنئي ومقربيه، مسؤولية حصيلة تجربة نجاد الرئاسية الضعيفة. إذ يرى الإصلاحيون أنَّ الأصوليين هم الذين أتوا بنجاد إلى الرئاسة بدعمٍ من المرشد، وفي المقابل حاصروا معارضيهم من الإصلاحيين وعزلوهم سياسياً. بينما يعتقد بعض معارضي النظام أنَّ رئاسة نجاد تُعدُّ دليلاً آخر يضاف إلى أدلة النتائج الخطيرة لاستبداد مرشد الثورة ومقربيه وانفرادهم بإدارة الحكم.

وتبدو تجربة أحمدى نجاد خلال الثماني سنواتٍ الماضية قاتمة، بالنظر إلى فشلها في تحقيق وعودها الاقتصادية، وإخفاقها في تحقيق التوازن مع مرشد الثورة، وعدم قدرتها على إعطاء دورٍ توافقي لمؤسسة الرئاسة داخل الساحة السياسية الإيرانية.

لقد جعلت الإخفاقات المذكورة تجربة نجاد هدفاً سهلاً لهجمات المنافسين السياسيين من كلِّ التوجهات، مما يقدّم مؤشراً قوياً على حالة التخبُّط التي تعيشها الساحة السياسية الإيرانية اليوم. لكن من الصعب تحميل إخفاقات التجربة كلّها لنجاد وفريقه الحكومي، ذلك أنَّ الدستور الإيراني وواقع ممارسة الحكم، يؤكِّدان أنَّ رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ضمن شبكة معقدة من مواقع وأجهزة تتدخل بقوة في صناعة القرار، إذ يقع الجميع تحت سلطة مرشد الثورة الذي يملك وحده حقَّ توجيه السياسات الإستراتيجية للجمهورية الإسلامية.

وعلى الرغم من هذه الخصوصية التي تتلبس بقضية الحكم في إيران، أصبح خروج الطيف النجادي من الحكومة مطلباً ملحاً عند معظم القوى الفاعلة، ليبقى سؤال البديل مطروحاً بقوة أمام الجميع، من هو الرئيس المقبل الذي باستطاعته إخراج إيران من أزمتها الاقتصادية الخانقة؟ وكيف يستطيع الموازنة بين تعهّداته وتبعات التوافق مع مرشد الثورة علي خامنئي؟

## تحديات الصراع الانتخابي

يعدّ انتخاب رئيس الجمهورية في إيران حدثاً مهماً للغاية، لكنّه لا يؤدّي بالضرورة إلى تغيير جذري في الملفّات الإستراتيجية الإيرانيّة - ونقصد هنا الملفّ النووي - والقضايا الإقليمية، والعلاقة مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركيّة. لهذا السبب يصعب انتظار تغيير حقيقي في هذه الملفّات بعد الانتخابات المقبلة، خاصّة أنّ المرشد خامنئي أمر جميع الأطراف السياسية المتنافسة بعدم الخوض في هذه الملفّات والقضايا، وبضرورة تركها بعيداً عن ساحة المزايدات الانتخابية.

وبناءً عليه، نعتقد أنّ نتائج الانتخابات الإيرانيّة لن تؤثر كثيراً في اختيارات النظام الإيرانيّ الإستراتيجية في الخارج، بينما يبقى تأثيرها محدوداً جداً في القضايا الداخلية التي يعدّها المرشد خطوطاً حمراء، خاصّةً في المجال الأمني والثقافي. لكن بإمكان الرئيس الجديد أن يصل إلى توافقات ملائمة مع المرشد والحرس الثوري على مجموعة من الملفّات. وبإمكانه تقديم ممارسة سياسية تجتهد في إدارة اختيارات النظام الإستراتيجية. ومن المتوقع أن تنهي الانتخابات الرئاسية المقبلة فصلاً مهماً من الممارسة السياسية التي خلفتها ثماني سنوات من رئاسة أحمدني نجاد للجمهورية الإسلاميّة.

ولعلّ من أهمّ التغييرات الأولى التي تسجّل على انتخابات الرئاسة الإيرانيّة ٢٠١٣، كونها تنظّم ضمن قانونٍ انتخابي جديد، جرى التنصيص فيه على مجموعة من التعديلات الجديدة، نذكر منها: اشتراط الحنكة السياسية والالتزام الديني، وتعدّد الجهات والمؤسّسات المشرفة على الانتخابات<sup>٢٠</sup>، فبعد أن كانت وزارة الداخلية تشرف من الناحية الإجرائية على الانتخابات، أنشئت لجنة جديدة تنقسم الدور الإشرافي مع الوزارة. وقد كانت هذه التعديلات التي دافعت عنها أغلبية البرلمان المقربة من المرشد، سبباً في

<sup>٢٠</sup> موقع وزارة الداخلية الإيرانية، ٢٠١٣/١١/٠٩، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13911121000391>

ضجة كبيرة بين هؤلاء من جهة، وأعضاء في الحكومة مع الرئيس نجاد من جهة أخرى<sup>٢١</sup>. وهناك اعتقاد لدى البعض أنّ مهندسي هذه التعديلات يهدفون من ورائها إلى التحكّم قدر الإمكان في العملية الانتخابية، والحيلولة دون حدوث تطوّرات غير متوقّعة.

أمّا على مستوى توجّهات الناخبين، فتترجم ميول الإيرانيين نحو مرشّحٍ إصلاحي<sup>٢٢</sup> رغبة المجتمع في الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد، بعيداً عن أيّ مغامرة محتملة قد يخوضها التيّار الأصولي في أجواء الحصار والتهديدات الغربية والإسرائيلية.

وفي ضوء الانقسامات الشديدة التي تطبع النقاش السياسي الإيرانيّ حالياً، تتفق كلّ القوى السياسية الإيرانية على خطورة المرحلة أمام الضغوط الكبيرة التي يحدثها الخناق الاقتصادي الغربيّ، واحتمالات الضربة العسكرية، وتعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. وفي المقابل، ينشغل النظام الحاكم بالاستعداد لهذه المحطة الانتخابية، والتي يريدّها أن تمرّ في هدوء وبأقلّ قدرٍ ممكن من الجدل.

وفي هذا السياق يأتي تحذير المرشد علي خامنئي الفاعلين السياسيين من ترويج عبارات مثل "الدعوة إلى الانتخابات الحرّة"، فبرأيه الانتخابات في إيران كانت دائماً حرّة منذ انتصار الثورة الإسلامية<sup>٢٣</sup>. ويعضد ذلك تصريح ممثّل خامنئي في الحرس الثوري علي سعدي الذي أكّد أنّ رئيس الجمهورية المقبل ينبغي له أن يكون تابعاً لتوجيهات مرشد الثورة، وعلى الحرس الثوري أن يعمل في الصيف المقبل على "هندسة العملية الانتخابية بشكلٍ معقول ومنطقي"<sup>٢٤</sup>. وكرّر المضمون ذاته المستشار الثقافي والإعلامي في

---

<sup>٢١</sup> هاجم الرئيس نجاد مقترح القانون في صيغته الأولى، إذ رأى فيه مساساً "بالسيادة الشعبية". للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد يلوح، "هل بدأت التّحضيرات لانتخابات الرئاسة الإيرانية؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢/١٢/١٦، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/4a3b171b-6f39-44a3-93ee-01ac438ca898>

<sup>٢٢</sup> أجريت بعض الاستطلاعات داخل إيران وخارجها، تعطي جميعها، وبطريقة متفاوتة الأسبقية للرئيس السابق محمد خاتمي، لكنها تفتقد الصدقية العلمية المفترضة عادةً في مثل هذه الاستطلاعات.

<sup>٢٣</sup> موقع خبرگزاری فارس (وكالة فارس للأخبار)، ٢٠١٣/٠١/٠٨، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13911019000569>

<sup>٢٤</sup> موقع خبرگزاری فارس، ٢٠١٣/٠٤/١١، على الرابط:

<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920122000523>

الحرس الثوري محمد علي أسودي، وذلك حين دعا أعضاء في مجموعة "أنصار حزب الله" إلى الاستعداد لمواجهة رموز "الفتنة" و"الانحراف" في المحطة الانتخابية المقبلة<sup>٢٥</sup>.

وشدّد على الأمر ذاته رئيس السلطة القضائية صادق آملّي لاريجاني، عندما حدّر القوى السياسية المتنافسة من تكرار سيناريو ٢٠٠٩ من خلال اللجوء إلى طرقٍ "غير عادية وغير معقولة" في الانتخابات الرئاسية المقبلة<sup>٢٦</sup>.

قد تكون هذه التصريحات مؤشراً على وجود حراك سياسي إيراني عالٍ، كما يمكنها أن تترجم رغبة الحاكم في الوقوف أمام أيّ تشكيك في الشرعية الانتخابية الإيرانية، والاستعداد لأيّ محاولة قد تستهدف السير السليم للعملية الانتخابية. وربما تعني أيضاً اتّجاه النظام نحو المزيد من الهيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع.

## سيولة الترشيحات: انتقادات وشكوك

تكشف التحضيرات الانتخابية الجارية عن سيولة في الترشيحات من الصفّ الأصولي بكلّ أطيافه واتّجاهاته. وبإمكان هذه الحالة أن تكون تعبيراً طبيعياً عن الانقسامات التي أصبح يعيشها هذا التيار على الرغم من تعدّد القواسم المشتركة بين توجّهاته، خاصّة أنّ الإخفاقات المنكرّة في تدبير العملية السياسية وإدارة التداول على السلطة قد عصفت بتماسكه، ودفعت به إلى المزيد من التشرذم. وهي الصفة

---

<sup>٢٥</sup> موقع بيك ايران، ٢٠١٣/٠١/٠٧، على الرابط:

<http://www.peykeiran.com/Content.aspx?ID=57681>

<sup>٢٦</sup> موقع خبر أونلاين، ٢٠١٣/٠١/٠٩، على الرابط:

<http://khabaronline.ir/detail/269622/>

التي رافقت السياسة الإيرانية منذ وقت طويل، إذ "ظلّ الانقسام صفة ملازمة للتيارات السياسية في إيران، والأقول صفة ملازمة للأحزاب"<sup>٢٧</sup>. يمكن النظر إلى هذه السيولة باعتبارها عرضاً طبيعياً للانسداد السياسي الذي يعاني منه النظام منذ أحداث ٢٠٠٩ وما نجم عنها من عزلٍ للتيار الإصلاحية.

وفي غياب مصالحٍ وطنية على أسسٍ توافقية بين كلّ القوى السياسية والمجتمعية الفاعلة، لن تخرج المواعيد الانتخابية وما تفرزه من مجالسٍ ونتائجٍ عن دائرة الريع السياسي وإعادة تدوير الأزمة القائمة.

وفي هذا السياق انتقدت صحيفة "جمهورية إسلامي" المقربة من رفسنجاني هذه السيولة، في افتتاحيتها يوم ١٧ نيسان / أبريل ٢٠١٣، معتبرة أنّ وصول عدد الترشيحات إلى عشرين مرشحاً يدلّ على الفهم الخاطيء عند الكثيرين لمهمة إدارة الدولة<sup>٢٨</sup>.

وفي اعتقادنا، قد تكون هذه الحالة الانتخابية من الانعكاسات السلبية لتجربة نجاد الرئاسية، والتي جعلت الرئاسة طموحاً متاحاً عند الكثير من السياسيين، فبالنظر إلى ماضي الرجل السياسي المتواضع، وتدبيره الرئاسي خلال السنوات الماضية، أصبح الكثيرون يرون في أنفسهم القدرة على تقديم الأفضل.

وقد تكون حالة السيولة في ترشيحات التيار الأصولي ترجمة عملية لتصريحات بعض المسؤولين في النظام، والداعية إلى هندسة العملية الانتخابية وتأمينها. ولا شك في أنّ هذا التوجّه ينسجم تماماً مع رغبة النظام في تفادي أيّ مفاجأة قد يُحدثها دخول التيار الإصلاحية على خطّ المنافسة. كما يمكنه أن يمثّل واقياً من الفراغ الذي يحتمل أن يحدثه غياب هذا التيار عن الصراع الانتخابية.

أضحت مهمة تصنيف التيارات والتوجّهات المتنافسة في الساحة الإيرانية شاقّة للغاية، وذلك بسبب التعقيد والتشابك الذي تتسم به هذه التيارات، إذ أصبحت تقسيمات مشهورة مثل المحافظين مقابل الإصلاحيين،

<sup>٢٧</sup> فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٣٤٩.

<sup>٢٨</sup> صحيفة جمهورية إسلامي، ٢٧/٤/٢٠١٣، على الرابط:

متجاوزة تمامًا، فقد أصبحنا أمام تيار أصولي<sup>٢٩</sup> يضم بداخله تشكيلاتٍ وأطرافًا كثيرة؛ منها طيفٌ متمركز في دائرة المرشد والحرس الثوري، وطيفٌ آخر متمركز في دوائر بعض المراجع الدينية، وطيفٌ آخر يجمع مزيجًا من التكنوقراط والمستقلين. وفي هذا الإطار دارت مثلًا نقاشات حول مدى انطباق صفة "أصولي" على الطيف النجادي، وأنصار هاشمي رفسنجاني. ينطبق الأمر ذاته على التيار الإصلاح<sup>٣٠</sup> الذي يبدو بدوره منقسمًا بين إصلاحيين من داخل النظام، وإصلاحيين من خارجه. وقد أصبح التيار كله مورعًا بين وضع العزلة أو السجن داخل إيران، أو مهاجرًا أو لاجئًا خارجها.

يلقى الباحث أمير محبيان على هذه الحالة قائلًا: "لقد اتضح منذ مدة أنّ تصنيف الساحة السياسية بحسب النماذج القديمة لم يعد ناجعًا، لأنّ الكثير من تلك التصنيفات جرى وضعه ضمن شروط، ووقائعه لم تعد قائمة الآن، والسبب أنّه في كلا جناحي التيار الإصلاحى عندنا أشخاص لا يقبلون ببعضهم البعض، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التيار الأصولي، فداخل كلا جناحيه هناك أشخاص لا يقبلون ببعضهم البعض، ومنهم من لا يقبلون ببعضهم البعض حتّى من الناحية العقديّة"<sup>٣١</sup>.

وأمام هذا الوضع نقترح تصنيفًا مرئيًا للفاعلين في التحضيرات الانتخابية الجارية. ونميّز فيه مبدئيًا بين التيار الأصولي والتيار الإصلاحى، وطيف هاشمي رفسنجاني. وسنحاول من خلال الجدول التالي عرض أهمّ مكونات كلّ تيار وطيف وعدد المرشحين المتداوله أسماؤهم، داخل كلّ واحد منها.

<sup>٢٩</sup> يلتقي التيار الأصولي حول مبادئ أساسية هي: ولاية الفقيه باعتباره مبدأ إلهيًا يسبق الولاية الشعبية، يشكّل اقتصاد السوق أهمّ ملامح التفكير الاقتصادي عند هؤلاء، التوجّس من العلاقة مع أميركا، واعتبار قرار هذه العلاقة حقًا حصرًا للمرشد، التوجّس من الكسب النظري الغربي واعتبار أيّ محاولة للاستفادة منه تلبيقًا نظريًا.

<sup>٣٠</sup> من أهمّ مبادئ التيار الإصلاحى (من داخل النظام): تقييد ولاية الفقيه بالدستور، والانتصار لولاية الأمة، والدعوة إلى الانفتاح على الغرب، والاستفادة من كسبه النظري، والحوار مع أميركا، والدفاع عن اقتصاد السوق، والانتصار للحريّات الخاصّة.

<sup>٣١</sup> حوار مع أمير محبيان، موقع سياسات ما (سياستنا)، ٢٠/٤/٢٠١٣، على الرابط:

التيار	الأطراف	المكونات / المجموعات	أهم الأسماء المتداولة
التيار الأصولي	الطيف الأصولي التقليدي	- الائتلاف من أجل التقدم.	- غلام علي حداد عادل
		- السائرون على خط الإمام والمرشد.	- علي أكبر ولايتي
		- تجمع رجال الدين المقاومين.	- محمد باقر قاليباف
		- جبهة الثبات.	- منوتشهر متكي
		- جمعية مؤثري الثورة الإسلامية.	- محمد رضا باهنر
		- جبهة الصمود.	- يحيى آل اسحاق
		- حزب الله إيران.	- سيد محمد أبو ترابي
			- مصطفى بور محمدي
			- كامران باقري لنكراني
			- علي رضا زاكاني
			- محسن رضائي
			- باقر خرازي
	الطيف النجادي		- اسفنديار مشائي
			- غلام حسين إلهام
			- علي أكبر صالحى
			- مجتبی ثمره هاشمي
	الطيف المستقل		- علي فلاحيان
			- محمد شريعتمداري
			- سعيد جليلي
	التيار الإصلاحى		- محمد خاتمي
			- محمد رضا عارف
			- محمد موسوي خوينيها
			- محسن مهر عليزادة
			- اسحاق جهانكيري
			- مصطفى كواكبيان
	طيف هاشمي رفسنجاني		- هاشمي رفسنجاني
			- حسن روحاني

تتقسم المكونات المتنافسة من الطيف الأصولي التقليدي إلى سبع مجموعات، تتداول اثني عشر اسماً، جاءت من خلفيات مدنيّة، أو أمنيّة وعسكريّة، أو تكنوقراطية، أو اقتصادية، من المؤسسة الدينية، ما يؤشّر على اتّساع وجود الطيف الأصولي التقليدي.



ويمكن اعتبار (الائتلاف من أجل التقدم) أقواها، وتمثّل هذه المجموعة ظاهرة انتخابية غير مسبوقه في تاريخ الانتخابات الإيرانية، بحيث سيدخل المرشّحون الثلاثة (حداد عادل، ولايتي، قاليباف) السباق الانتخابي بصورة جماعية، لكنهم سيَنقُفون مبكراً على توجيه أصواتهم نحو واحدٍ منهم. وقد انتقد بعض الأصوليين هذا السلوك لكونه يعمّق الشرخ داخل التيار.

أمّا الطيف النجادي، فيمثّل بدوره ظاهرة جديدة في الممارسة السياسية الإيرانية، إذ دار نقاش بين الباحثين حول حقيقة الانتماء الأصولي لأحمدي نجاد<sup>٣٢</sup>. وبغضّ النظر عن تقييم العلاقة الجديدة التي أصبحت تحكم نجاد بعموم التيار، نعتقد أنّه من الصعب وضع نجاد وأنصاره خارج الدائرة الأصولية، وذلك لعدّة عوامل، نذكر منها:

أولاً: لم يقدم الطيف النجادي حتّى الآن نتاجاً فكرياً منسجماً يمكن عدّه انقلاباً على أسس المدرسة الأصولية.

ثانياً: لا يزال هذا الطيف محافظاً على مجموعة من العلاقات والولاءات داخل التيار الأصولي. وفي هذا السياق نذكر علاقته بعضو مجلس الخبراء ورئيس السلطة القضائية السابق آية الله محمود هاشمي شاهرودي.

ثالثاً: إصرار أحمدي نجاد وأنصاره على البقاء داخل الدائرة الأصولية مع حفظ تميّزهم. وقد برز هذا التوجّه في الفترة الأخيرة عندما ركّز هؤلاء على إظهار الولاء للمرشد علي خامنئي، والتمسك بولاية الفقيه.

لم يعلن الطيف النجادي حتّى الآن عن مرشّحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، على الرغم من تردّد أكثر من اسم في منتدياته ومنابره. وينظر المنافسون، خاصّةً من الطيف الأصولي التقليدي، بحذرٍ شديدٍ إلى تحركات الطيف النجادي، مخافة أن يستغلّ هؤلاء وجودهم في أجهزة الحكومة للتأثير في مسار العملية

---

<sup>٣٢</sup> الصمادي، ص ٣٣٢-٣٣٤.

الانتخابية. إلا أن التجمّع الأخير<sup>٣٣</sup> الذي نظّمته الحكومة في طهران، بدّد - على ما يبدو - مخاوف خصوم نجاد، فقد كان الحضور الجماهيري أقلّ بكثير من المتوقع، وهو ما عدّه البعض مؤشراً واضحاً على تراجع شعبية نجاد، وضعف حظوظ أنصاره في الانتخابات المقبلة.

أمّا الأسماء التي يروّج لها الطيف النجادي، فتكشف طبيعتها عن معطى أساسي هو قربها من أحمددي نجاد، ما يترجم قلق هذا الطيف بخصوص استمرار الخطّ السياسي الذي كرّسه نجاد داخل الساحة الإيرانية طوال السنوات الماضية.

وتبقى الأسماء المتداولة داخل الطيف احتمالات واردة في غياب إعلان رسمي يحدّد اسم المرشّح النهائي. ولا شكّ في أنّ مهندسي الطيف يفكّرون في شخصية تضمن لهم الاستمرار السياسي، وذات حظوظ عالية في الحصول على موافقة مجلس صيانة الدستور، ونيل دعم مرشد الثورة، ولها قدرة على التوافق مع الحرس الثوري وباقي الأجهزة والجهات المؤثّرة في إستراتيجيات الجمهورية الإسلامية.

بالنسبة إلى الطيف المستقلّ، نتفق إلى حدّ ما مع الرأي القائل بصعوبة وجود شخصيات مستقلة سياسياً في إيران. لكن من الزاوية الموضوعية نرى أنّه من اللازم إدراج أهمّ الأسماء الأصولية التي أعلنت عن نفسها مرشحة مستقلة، وهي ثلاث شخصيات، تتوزّع خلفياتها بين الأمن (فلاحيان)، والاقتصاد (شريعتمداري)، والديبلوماسية (جليلي).

أمّا التيار الإصلاحية، فقد أصبح منقسماً بين محورين أساسيين: أولهما لا يزال معتقداً في الإصلاح من داخل النظام، وثانيهما يراهن على الضغوط من خارج النظام بهدف إسقاطه، أو على الأقلّ فرض ميزان جديد للقوى داخله. وعلى هذا الأساس تبقى الانتخابات من شأن المحور الإصلاحية الأول، والذي عرف تحوُّلاً مهماً في الشهور الأخيرة، إذ تخلّت مجموعة من رموزه عن شرطيه: إطلاق سراح المعتقلين، ورفع

---

<sup>٣٣</sup>نظّم هذا التجمّع يوم ٢٠١٣/٠٤/١٨ في ملعب (آزادي) بطهران، بهدف تكريم الموظفين الحكوميين المشاركين في تنظيم عمليات عطل النوروز لهذا العام. وقد أتهمت الحكومة باستغلال المناسبة في حملة انتخابية سابقة لأوانها، نظراً للتحضيرات والدعاية الإعلامية الضخمة التي صاحبت الإعلان عن موعد التجمّع.

الحصار عن الرمزين مير حسين موسوي، ومهدي كروبي<sup>٣٤</sup>. وقد جرت مشاورات ولقاءات بين شخصيات إصلاحية والرئيس السابق محمد خاتمي، انتهت بتحرير رسالة تدعو خاتمي إلى تقديم ترشّحه. وفي هذا السياق تحرّكت مجموعة من القواعد الإصلاحية لحشد دعوات إلكترونية تشجّع خاتمي على الترشّح<sup>٣٥</sup>. وأصدر فرع الخارج من "مؤسسة مجاهدي الثورة الإسلامية" بياناً أيد فيه ترشّح محمد خاتمي، لكنّه تأسّف لأنّ النظام الحاكم لم يُعدّ النظر حتّى الآن في طريقة إدارته البلاد<sup>٣٦</sup>، والتي تفترض قدرًا من المصالحة الوطنية، وفسح المجال أمام رموزٍ وقوى إصلاحية للعودة إلى الساحة السياسيّة.

وقد يكون غياب إشارات تصالحية من مرشد الثورة مع عموم التيّار الإصلاحي، هو سبب تردّد محمد خاتمي في إعلان ترشّحه، خاصّةً أنّه يؤمن باستحالة نجاح أيّ رئيس في مهمّته من دون حصوله على دعم المرشد.

لم يصدر حتّى الآن أيّ تصريح قاطع يؤكّد ترشّح محمد خاتمي للرئاسة أو ينفيه. لكن في حال ترشّحه، سيعدّ بالفعل مفاجأة انتخابات هذا الصيف. وفي المقابل، لن يمنع غيابه وجود مرشّح يستقطب أصوات الإصلاحيين.

---

<sup>٣٤</sup> وجّهت مجموعة من النشطاء المعتقلين رسالة من داخل السجن إلى محمد خاتمي تدعوه فيها إلى دخول المنافسة الانتخابية، وتأجيل قضية إطلاق سراحهم إلى ما بعد، ٢٠/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.istgaheentekhabat.net/?p=8683>

<sup>٣٥</sup> "برنامج تحليلي اصلاح طلبان براى انتخابات رياست جمهورى ٩٢" (برنامج الإصلاحيين التحليلي لانتخابات ٢٠١٣)، ١٩/٣/٢٠١٣، على الرابط:

[http://www.radiofarda.com/content/f9\\_46\\_iranian\\_reformists\\_present\\_programme\\_khatami/24932725.html](http://www.radiofarda.com/content/f9_46_iranian_reformists_present_programme_khatami/24932725.html)

<sup>٣٦</sup> موقع ايستگاه انتخابات (محطة الانتخابات)، ١٠/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.istgaheentekhabat.net/?p=8544>

تعبّر الأسماء المتداولة داخل التيار الإصلاحي عن رغبة التيار في الدفع بأقرب الشخصيات إلى دائرة المرشد، أو بالأحرى أكبرها حظوظاً في نيل القبول داخل مجلس صيانة الدستور. وتتوزع الأسماء الإصلاحيّة عموماً بين خلفيات مدنيّة حكومية سابقة، وتكنوقراطية، واقتصاديّة.

نضع هاشمي رفسنجاني في منزلة بين التيارين الأصولي والإصلاحي، فعلى الرغم من اشتهاره بشخصية السياسي البراغماتي، هو معروف أيضاً في الداخل الإيراني بقدرته على التأثير في مجال واسع يجمع بين سياسيين وشخصيات أمنيّة وتجّار وتكنوقراط. ونذكر هنا بدوره المهمّ في دعم ترشّح خاتمي سنة ١٩٩٧. ومن التّهم التي يوجّهها التيار الأصولي لرفسنجاني وقوفه وراء أحداث سنة ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من الضربات المتتالية التي تلقّاها الرجل<sup>٣٧</sup>، فهو لا يزال مؤثراً في الساحة السياسية خاصّةً بعد الفشل الكبير للتيار الأصولي في إدارة البلاد<sup>٣٨</sup>.

وما يدلّ على وجود طيفٍ سياسيّ متأثر برفسنجاني هو حضوره القويّ حالياً في عمق النقاش السياسي، ونشاطه المتواصل داخل مجموعات وشخصيات سياسيّة. وفي هذا الإطار يمكن فهم مقترح هؤلاء لترشّحه للانتخابات الرئاسيّة المقبلة. وقد جرت بالفعل مشاورات متعدّدة بينه وبين بعض الإصلاحيين، خاصّةً الرئيس السابق محمد خاتمي، إلا أنّ المعطيات المتوقّرة حتّى الآن تُبقي الباب موارباً أمام ترشّح رفسنجاني، ممّا يذكّرنا بقضيّة ترشّحه سنة ٢٠٠٩، والتي تناولها الإعلام وشغلت الرأي العامّ الإيراني حتّى الأيام الأخيرة.

ومن المتوقّع أن يكون رفسنجاني وراء ترشّح حسن روحاني الرئيس السابق لفريق مفاوضات الملفّ النووي الإيراني، بدليل العلاقة التي تربط بين الرجلين، وحضور ياسر وفاطمة ابني هاشمي رفسنجاني في جلسة إعلان روحاني عن ترشّحه، وترؤس الوزير الأسبق في حكومة رفسنجاني محمد رضا نعمت زاده حملته الانتخابية. وفي حال حصوله على تأييد التيار الإصلاحي، ستكون حظوظ روحاني في المنافسة قويّة.

<sup>٣٧</sup> نقصد هنا فشله في انتخابات ٢٠٠٩، وفقدانه رئاسة مجلس الخبراء، وسجن ابنته فائزة هاشمي رفسنجاني، واعتقال ابنه مهدي هاشمي رفسنجاني.

<sup>٣٨</sup> نقصد هنا أنّ التيار الأصولي - سواء الطيف التقليدي أو الطيف النجادي - استطاع ولأوّل مرّة في التاريخ السياسي للجمهورية الإسلاميّة، أن يهيمن على كلّ مؤسسات الحكم تقريباً خلال الثماني سنوات الأخيرة.

## خاتمة

إنّ المعطيات المتاحة حتّى الآن بخصوص تحضيرات الانتخابات الرئاسية الإيرانية لا تحمل معها في اعتقادنا ما يمكن عدّه عنصر مفاجأة، فالمشهد القائم لا يخرج عن القاعدة المألوفة في الساحة السياسية الإيرانية منذ ٢٠٠٩، فمع غياب ترشّح رموز سياسية مؤثّرة يصعب الحديث عن صراعٍ انتخابي حقيقي.

ويبدو واضحاً أنّ النظام يتّجه نحو الحيلولة دون حدوث أيّ مفاجأة سياسية غير متوقّعة، على الرغم من حرصه على تسجيل أكبر قدرٍ ممكن من المشاركة الانتخابية، ذلك أنّ حضور القوى السياسية وعموم الناخبين في العملية هو دعم مباشر لشرعية الجمهورية الإسلامية، وتأكيد لرسوخ النظام في مواجهة القوى المعادية له. لكن يبقى السؤال هو: كيف سيتحقّق الإجماع الانتخابي كما يريده مرشد الثورة مع عزل أكبر طرفين حصداً ملايين الأصوات في منافساتٍ سابقة ومحاصرتهما؟ نقصد هنا الطيف النجادي والنتياريّ الإصلاحي.

قد تمثّل مساهمة هؤلاء في الانتخابات المحليّة التي ستنتظم بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية، مؤشراً لدورٍ متوقّع لهم مستقبلاً. لكنها ستبقى غير مؤثّرة في إعادة تأهيل الحياة السياسية والاقتصادية. كما أنّها لن تقنع النخب والقواعد الاجتماعية بكونها مشاركة حقاً في القرار الوطني.

ومع تحذير المرشد الفاعلين السياسيّين من الخوض في القضايا الإستراتيجية للنظام، من غير المتوقّع أن تكون المملّقات الإقليمية، خاصّةً منها الملفّ السوريّ، موضع نقاشٍ انتخابي بين المتنافسين. علماً أنّ محدّدات السياسة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الوطن العربيّ كما نعرفها، تجعلنا لا نتوقّع من أفضل رئيسٍ إيرانيّ إلاّ تنويعاً في الممارسة، دون انتظار تغيير جذريّ، ذلك أنّ التغيير المطلوب في هذا الاتجاه يتطلّب جهداً عربياً ذاتياً.

وفي ظلّ الظروف الصعبة التي تمرّ بها إيران، ستكون خطة الإنقاذ، في اعتقادنا، هي العنصر الأساسيّ المنتظر من أيّ تحركٍ انتخابي، بحيث ستكون الشخصيات المتنافسة على مقعد الرئاسة مطالبةً بتقديم

خريطة حلول حقيقية للأزمة الاقتصادية، ومصير برنامج الدعم الاقتصادي الذي بدأه أحمدى نجاد<sup>٣٩</sup>، إضافةً إلى كيفية التعامل مع الحصار الاقتصادي الغربى.

وختاماً، تبقى الحالة الانتخابية الإيرانية مفتوحة على أسئلة متعدّدة، وهي: هل سيسمح النظام في آخر لحظة بدخول شخصية تعيد للساحة السياسية توازنها؟ أم أنه سيكتفى بالمرشّحين المقبولين من مجلس صيانة الدستور؟ ويحصل في النهاية على رئيس منسجم مع رغبات المرشد. وهل سيكون خيار الرئيس المتوافق تماماً مع منهج خامنئى، هو الحلّ الأمثل لأزمات الجمهورية الإسلامية؟ أم أنّ أعطاب إيران هي أعمق من هذا بكثير، وتحتاج إلى إجراءات جذرية تنتج حلولاً إيرانية شاملة داخلياً وخارجياً.

---

<sup>٣٩</sup> نقصد هنا برنامج ترشيد الدعم الاقتصادي الحكومى، والذي بموجبه جرى رفع الدعم الحكومى عن مجموعة من المواد الأساسية، وتقنينه مجموعة أخرى من المواد، مقابل توزيع مباشر للأموال بين الأسر الفقيرة.